الحوكمة الأمنية العالمية: دراسة مستويات حوكمة عمليات بناء السلام تبعا للنزاعات الإجتماعية الممتدة - مشاكل التعدد الإثني-

د/عتيقة كواشي
آمال بلغالم (طالبة دكتوراه)
جامعة باتنة1
atika.kouachi@gmail.com
amelmona@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2017/10/09 تاريخ المراجعة: 2017/11/07 تاريخ القبول: 2017/11/20

ملخص:

يهدف المقال لتوضيح التطورات الكيفية-الديناميكة لمسار عمليات بناء السلام تبعًا لمشاكل التعدد الإثني، كوجه من أوجه الحوكمة الأمنية في شكل منظور عالمي، يجسد التفاعل والترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية من خلال أطر نظرية تحليلية تتبنى مقتربات توازنية، متعددة المسارات، تسعى لتحقيق المشاركة، تعزيز الفعالية، وفتح مجال الحوار السلمي بين الأطراف الداخلية المتنازعة، بنفي فرضية الإنزلاق، وكبح المطالب الإنفصالية، والإنتقال بالنزاع من المستويات التصعيدية-المعقدة نحو التهدئة، مع مراعاة الخصوصية المجتمعية سعيًا للتخفيف من حدة التشرذم الأمني وتفعيل أسس السلام العالمي المتساند.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة العالمية، عمليات بناء السلام، التعدد الإثني، الخصوصية المجتمعية، الدبلوماسية متعددة المسارات.

Abstract :

The Aim of the article is to illustrate the qualitative and dynamic development of the peace-building operations according to the problems of multi-ethnicity, as a part of security governance in the form of a global perspective, which reflects the interaction and strategic inter-link between formal and informal actions , through analytical theoretical frame works that adopt balanced, Strengthening the effectiveness, opening up the field of peaceful dialogue between

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

the conflict parties, negating the sliding premise, curbing the separatist demands, and moving the conflict from the escalating levels to the calm, taking into account the specificity of the community in order to alleviate the tension, and Activate the foundations of global peace.

Key words: Global governance, Peace building Operations, the multi-ethnicity, community privacy, Multi-track diplomacy.

مقدمة:

تنامى الإهتمام بمجال حوكمة عمليات بناء السلام، عقب تطور آليات منع نشوب النزاعات(دبلوماسية وقائية) من مدخل إثني، سعيًا لتعزيز السلام المستدام عن طريق الترابط الإستراتيجي بأطر توازنية بين المؤسسات الدولاتية وغير الدولاتية في سياق حوكماتي متفاعل، يحقق المشاركة، يعزز الفعالية، ويتبنى آليات الدمج بين القطاع العام والقطاع الخاص، للتوجه نحو العمل متعدد الأطراف بهدف إدارة مشاكل المجتمع العالمي والتوجه نحو الرؤية العالمية-الشمولية وفق نظام رقابي توجيهي-مؤسساتي إنطلاقًا من مقاربة تشبيكية تعتمد على إشراك المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني العالمي، المجموعات الإبستيمولوجية، ...إلخ، في مسعى متكامل بمشاركة الأطراف المجتمعية.

بإعتبارالحوكمة جزء من الثقافة العالمية، فهي تسعى لمعالجة مشاكل التعدد الإثني داخل النسق الإجتماعي بين الجماعات الإثنيةالمتابينة، بتفعيل ميكانيزمات مؤسساتية-سلمية، تراعي الخصوصية المجتمعية، تكبح المطالب الإنفصالية، وتنفي فرضية الإنزلاق نحو مخاطر الإنقساماالإثني.

هذا ما حتم ضرورة البحث عن نظام خاص يتجاوز التناقضات النظرية ويكرس لتفعيل مقاربة تضمينية بفعالية وشفافية تراعي الخصوصيات المجتمعية للمجموعات الإثنية وتحاول موازنتها مع المتطلبات الحوكماتية العالمية، على ضوء إشارات تطبيقية من الواقع الدولي لفترات ما بعد النزاع.

في هذا الصدد نتطرق لطرح الإشكالية التالية:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

كيف تتظافر جهود الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية على مستويات عالمية لضبط العلاقات بين الجماعات الإثنية المتباينة في مرحلة ما بعد التسوية تبعا لعمليات بناء السلام من مدخل إثني؟

معالجتنا لهذه الموضوع تكون بالتطرق للمحاور التالية:

1- المداخل النظرية لتفسير حوكمة عمليات بناء السلام تبعا لمشاكل التعددالإثني: نموذج الحوكمة الأمنية العالمية – التصغير الدقيق -

2- التعدد الإثني بين الخصوصية المجتمعية والمتطلبات الحوكماتية: الإسقاطات النظرية للطرح التوازني.

3- موضعة المنظور الحوكماتي العالمي لمعالجة مشاكل التعدد الإثني: إشارات تطبيقية.

4- من معيقات تفعيل المنظور الحوكماتي-العالمي إلى دور الدبلوماسية متعددة المسارات العالمية.

المحور الأول: المداخل النظرية لتفسير حوكمة عمليات بناء السلام تبعا لمشاكل التعدد الإثني: نموذج الحوكمة الأمنية العالمية - التصغير المدقق -

تزامن الإهتمامبداراسات السلام والنزاع وفق متغيرات حوكماتية بنهاية الحرب الباردة، تنامي دور الفواعل غير الدولاتية في مجالات ترتبط أساسًا بالأمن الإنساني في شكل قولبة منهجية-أنطولوجية ترتكز على أسس نظرية، ونماذج معرفية مستجدة تحاول الإقتراب من طبيعة مشاكل التعدد الإثني سعيًا لإدارتها، وتحويلها تبعًا للتطور الجيلي لعمليات بناء السلام من منظور حوكماتي عالمي.

أ- ضبط المفاهيم الأساسية:

عمليات بناء السلام: في دراسة أجرتها الباحثة فرجينيا بادج فورتنا Virginia Page Fortnaبعنوان: **?Doespeacekeepingkeeppeace**، ركزت على ضرورة ربط مفهوم السلام بفترة ما بعد الحرب الباردة نتيجة تزايد موجة النزاعات اللأهلية[1]، وذلك من خلال التركيز على المجتمعيةcommunity، التمكينEmpowerment، والمشاركة في شكل منتظم يحوي التعاون، الإنسجام، الأهداف المشتركة، العلائقية والهيكلية المرتبطة بالعدالة التوزيعية سعيا لحل النزاعات وربطها بالقوة الناعمة[2].

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

في حين يؤكد الباحث جاك لوفي Jack Levvy على وجود إتجاهات عديدة لدراسة السلام، بعضها إستجابةللإتجاهات الواقعية، وبعضها الآخر نتيجة تحولات مستقلة في النماذج الفكرية، مشيرًا لإختلاف مفهوم السلام في إطار الحروب الدولية السابقة، وفي ظل الحروب الأهلية الراهنة، إضافة للتحولات البنيوية من حيث المتغيرات المستقلة وغير المستقلة[3].

هذا ما إستدعى ضرورة إعادة البناء الإقتصاديEconomic reconstruction، الإصلاح المؤسسي Institutionalreform، الرقابة الإنتخابيةElection Oversight، وإدراج التقنيات الإحصائية(كمؤشرات كمية لقياس السلام)، بهدف الإنتقال من الواقع النزاعي نحو السلام الإيجابي.[4]

من هذا المنطلق يعتبر بناء السلام أحد المفاهيم الأساسية التي أفرزتها بيئة ما بعد الحرب الباردة[5].و توسع عقب تصاعد مستويات العنف، تزايد المنظمات الإرهابية، الأمن الإنساني، حماية حقوق الإنسان من التحديات العالمية، المجتمع المدني[6]، ...الخ ليشمل بذلك تعزيز الديمقراطيةPromotingdemocracy، التعددية-Multi lateralism، التنمية والبيئة المستدامة بتظافر جهود الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية وفق مستويات متعددة تترجمها المقاربات العالمية كمقاربة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[7].

لذلك تعبر عمليات بناء السلام من منظور SveltanaDjurdjevic عن مقاربة شاملة لمنع النزاعات، حلها وتحويلها، بهدف تحقيق الأهداف الإنسانية، حماية حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، سعيًا للمنع، الوقاية وإعادة الحل* بمنظور تعددي، يتم الإنتقال على إثره للأمن التعاونيCooperativePeace[8].

التعدد الإثني: إختلف الدارسون في تعريفهم للعرقية ويظهر ذلك جليًا في طبيعة المعيار أو المعايير التي تقوم عليها، والإختلاف حول طبيعة الإثنية ذاتها، بحسب طبيعة الإعتبارات السياسية التي تركز على عامل الثقافة، لذلك تدمج العديد من التعاريف بين العامل الثقافي والفزيولوجي، من منطلق أنَ الإثنية تجمع بشري يشترك أفراده في المقومات الفزيولوجية(وحدة الأصل)، والثقافية(اللغة، الدين، التاريخ)[9].

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

تتميز الإثنية بالمظاهر الثقافية-التقليدية، وترتبط بشكل مباشر بمفهوم الثقافة من منطلق أنَ الإثنية رابط خاص للتميز، يتكون من ثقافة مشتركة، قيم، معتقدات، تسعى لخلق وعي جماعي بالشخصية المميزة للجماعة، حيث تمتلك الجماعات الإثنية روابط صلة مع الجماعات العرقية[10]، ذات وعي بخصائص فزيزلوجية-ثقافية، تعترف بـ" الأنا"، وتحدد"الآخر"، ما يؤدي لخلافات إثنية تفسر ديناميكيا من خلال نموذج الإنتشار التصاعدي*(النموذج الحضاري)، ونموذج الإنتشار التنازلي[11].

تشكل مشاكل التعدد الإثني مصدر تهديد أمني جديد للدولة يحفز الصراعات العرقية، النزاعات عبر الحدودية، مشكلة اللاجئين، التمييز، إنتهاك حقوق الأقليات، مما يحتم دراسة الأنماط الديمغرافية-العرقية تبعًا للمقتضيات الجغرافية(تاريخها، أهدافها، إتجاهاتها، تأثيراتها، والسياسات الحكومية بإعتماد نهج التكامل متعدد الثقافات)، تكوين هيئات مختصة للدفاع عن الجماعات العرقية، والسعي لتحقيق الإنسجام العرقي(التمييز بين النزاعات الأفقية، والنزاعات العمودية)بإستخدام نموذج التمييز التحليلي المشتركcommonanalytical*[12]distinctions.

إذن التعدد الإثني هو ظاهرة إجتماعية-ثقافية تساعد على إحياء الوعي الإثني بمحاولات التحديث والعصرنة، وما رافقها من قيم تكرس الإنطواء على الذات والتمسك بالمعتقدات التقليدية خوفا على الشخصية الثقافية من الإندثار نتيجة الشعور بالإغترابAlienation، أو السياسات التمييزية الدولية[13].حيث يكون التعدد الإثني في الدين، التاريخ، العادات، الموروثات، المعتقدات، ...إلخ.

الحوكمة الأمنية العالمية: تتطلب تحديات القرن 21م أكثر من مجرد التنسيق مما يفرض اللجوء للرؤية العالمية-الشمولية وفق نظام رقابي مؤسساتي-توجيهي، متعدد الأطراف يتناسب مع حجم وطبيعة التحديات نفسها[14]، لذا تم تبني خيار الحوكمة العالميةglobal governance من منطلق أنها عملية تعاونية قيادية تجمع بين الأطراف الدولية وغير الدولية، الهيئات العامة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، لتحقيق الأهداف المرجوة سعيًا لخدمة الإدارة الإستراتيجية ومعالجة التحديات العالمية، بفعالية، ديناميكية وشمولية في حدود المصالح الوطنية، وفق منطق القوة اللينة في ظل

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

نظام ديمقراطي يتسم بالشفافية، ويبرز ذلك جليا في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة: البنك الدولي، المجتمع المدني العالمي، [15]الفاعلون غير الحكوميين Non state actors، وجميع الفاعلين على المستوى الدولي، الذين لا ينتمون للحكومة، تتضمن كل من: المنظمات غير الحكومية، الشركات، المجموعات العسكرية-الدولية[16]، كل هذه التفاعلات من منظور أمني قائم على تحقيق التوافق البيني – البيني وضمن البيني .

ب-المقاربات النظرية لتفسير الحوكمة العالمية لمشاكل التعدد الإثني

1-الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إطار المقترب التوازني:

يعتبر المقترب التوازني من بين النماذج المعرفية المستجدة في تفسير الترابط بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في مجال بناء السلام تبعًا لمشاكل التعدد الإثني وفق مستويات متعددة، حيث يقتضي الترابط الإستراتيجي من هذا المنظور ضرورة: -التركيز على الأسس النظرية التي تعزز الموازنة بين حقوق الإنسان والأمن الوطني من منطق تبادلي-ترابطي، بعد تفعيل قاعدة الإنتقال من التبادلية نحو التنافسية، والعمل على الفصل في أولوية الجدل[17].

– تفعيل منطلقات العلاقة الإستراتيجية عقب أحداث 11سبتمبر2001، وتداعياتها على الأمن الوطني وإنتهاكات حقوق الإنسان وما صاحبها من تشريعات بعد ذلك، نتيجة الفصل التقليدي بين حقوق الإنسان والأمن الوطني القائم على المبدأ البراغماتي.

– تتضمن العلاقة الإستراتيجية المصلحة المتبادلة-المشتركة، التي تتضمن الموازنة بين الإنشغال السياسي وقضايا الأمن الوطني بعد معالجة الأثر المترتب عن أحداث 11 سبتمبر2001 في إطار مكافحة الإرهاب[18].

– المحافظة على المصالح المجتمعية(أمن الفرد، غياب العنف، إحترام حقوق الأقليات) مع مراعاة الحجة الأكثر إلحاحًا من قبل صانع القرار(الإستراتيجية الفعالة) وتبني التشريع بالوسائل التي تكرس حقوق الإنسان.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

– التأكيد على المنطلقات الفكرية للطرح التوازني بين حقوق الإنسان والأمن الوطني وفق ما تمليه الأهداف المجتمعية، إستنادًا لمقترب الأمن الإنساني[19].

2-المدخل النيوليبرالي-المؤسساتي في تحليل حوكمة عمليات بناء السلام(التعدد الإثني)

يعتبر المدخل النيو-ليبرالي المؤسساتي من المداخل النظرية الحديثة في تحليل حوكمة عمليات بناء السلام، على ضوء تغير طبيعة النزاعات الدولية، وتغير مفهوم العنف.ما حتم تبني آليات جديدة.

– **الأسس النظرية للمدخل النيوليبرالي-المؤسساتي:** ركزت النيو-ليبرالية المؤسساتية على الحوكمة العالمية والمنظمات الدولية كوسيلة لشرح العلاقات الدولية ومدى قدرتها على التعاون من خلال سعيها لتحقيق الأهداف المشتركة في النظام الدولي بعد العجز الدولاتي عن معالجة قضايا الإنتشار النووي، الفقر، القضايا البيئية، ...إلخ.إنطلاقًا من ما يعرف بـ" المجتمعات المتكاملة" وفكرة الترابط المعقدcomplex*

– Interdependenceبفتح قنوات عديدة تسمح بالتفاعل بين الجهات غير الحكومية، العابرة للحدود الوطنية، وتبني نموذج جديد في الترتيبات التعاونية يستند للقوة الناعمة، بإستخدام التعددية والتعاون كوسيلة لكسب مصالح الدول من منظور حوكماتي-عالمي[20].

– **البناءات المعيارية-البنيوية للمدخل النيو-ليبرالي المؤسساتي في عمليات بناء السلام:**

تركز النيو-ليبرالية في سياق حوكمة عمليات بناءالسلام على المباريات ذات المحصلة الإيجابية[21]، فمن الجانب المعياري Normative Explanation تكون القيم الديمقراطية-الليبرالية أفضل وسيلة لشرح السلام القائم بين الدول الديمقراطية، مما يشجع الثقافة السياسية-الديمقراطية بالوسائل السلمية لتسوية النزاعات التي تتجاوز الحدود.

هذا ما يوضح الحجج الهيكلية-المعيارية لنظرية السلام الديمقراطي، مع التأكيد على أنَ الإنتشار العالمي للديمقراطية يؤدي لسلام دولي بالتوازي مع تعزيز الترابط

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الإقتصادي والمنظمات الدولية، كون أنَ خيار الحرب من منظور نظرية السلام الديمقراطي نادر الحدوث نظرًا لشفافية الأنظمة وخضوعها للمساءلة[22]، بتدعيم من المنظمات الدولية: منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، الناتو، ...إلخ، حيث أنَ تأثير إنشاء هذه المؤسسات بنفس أهمية تأثير الدمقرطةوالإعتماد المتبادل[23]إستنادا لفكرة الترابط المعقد*.

المحور الثاني: التعدد الإثني بين الخصوصية المجتمعية والمتطلبات الحوكماتية: الإسقاطات النظرية للطرح التوازني.

بإعتبار التعدد الإثني ظاهرة إجتماعية تكرس الإنطواء على الذات والتمسك بالمعتقدات التقليدية، فهي تتقاطع مع الخصوصية المجتمعية كونها تكرس الموروثات الإجتماعية والمميزات الثقافية التي يحظى بها كل مجتمع. وفي سياق التملص من حدة التشرذم الأمني الناتج عن مشاكل التعدد الإثني لابد من العمل بمنطق شبكي-متوازي، يسعى لترسيخ المتطلبات الحوكماتية في ظل التعدد الإثني.

أ-المتطلبات الحوكماتية لعمليات بناء السلام-مستجدات نظرية-

بالنظر لطبيعة النزاعات الداخلية الجديدة، تم إقتراح مفهوم الحوكمة العالمية للإثنياتGlobal governance of ethnic groups وفق شروط الربط المتعلقة بالأدوار المتعددة للأمم المتحدة[24] ما يساعد على الفهم الواضح لنقاط القوة والضعف، إكتساب القدرة على الإصلاح من ناحية: الأعضاء الجدد، القوانين المتجددة، الدعم المالي، مبدأ الإستقلالية، ...إلخ[25].

قبل التطرق للجزئيات المتعلقة بالمتطلبات الحوكماتية لعمليات بناء السلام لابد من التأكيد على ضرورة التفاعل الثلاثي بين الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص على مستويات عالمية، من ثمة تسليط الضوء على:

- **موافقة الأطراف**: نتيجة تغير الأوضاع الأمنية برزت قاعدة موافقة الأطراف لتفعيل السلام متعدد الأبعاد، يدرج في طياته الأمن الإنساني، حقوق الإنسان، التحديات العالمية، مما يفرض ضرورة التعايش المؤسساتي لكسر قاعدة عدم التدخل[26].

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

يأكد عنصر موافقة الأطراف على مبدأ الحوكمة متعددة المستويات ليس على المستوى الدولي فقط، بل حتى على المستوى المحلي جراء تغير طبيعة النزاعات، ما يؤدي بنا للتسليم بضرورة موافقة الأطراف داخل الدول المضيفة. وفي حالة إدراج المنظمات غير الحكومية والفواعل غير الدولاتية فنطاق الموافقة، وتفعيل مبدأ عدم التدخل سيتسع تبعًا للفواعل المتدخلة، هذا ما يربطه بعنصر الحيادية.

- **عدم التحيز(الحيادية)**: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تحكم أنشطة قوات حفظ السلام الدولية في جميع المجالات، حيث تكريسًا لهذا المبدأ يجب تجنب محاولة فرض حلول سياسية أو التأثير في الموازين العسكرية في مناطق النزاع، لذا تعد الحيادية مبدأ أساسي للحفاظ على موافقة وتعاون الأطراف الرئيسية في النزاع، لذا إعتبرها الأستاذ جارات شوبرا*Jarat Chopra بمثابة الموضوعية.

- **عدم إستعمال القوة إلاّ في حالة الدفاع عن النفس:** حيث لا تكتسب عمليات بناء السلام الصفة القمعية، كما تدعو لتجنب العنف، بإستخدام أسلحة دفاعية خفيفة[27].

ب-الإسقاطات النظرية للطرح التوازني على حوكمة عمليات بناء السلام:

نشر مركز التنمية الدولية وإدارة النزاعات(CIDCM) تقرير سنوي في إطار المسح العالمي للنزاعات المسلحة، حول تحليل الإتجاهات حول مسار وأسباب النزاعات الداخلية بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة ومركز الأمن الإنساني بهدف بناء إطار منهجي-معياري لإجراء محادثات السلام كمرحلة تمهيدية لبناء السلام، حصر الإطار في مجموعة معايير حددَها كل من داربي Darby وماك جينتي Mack ginty في النقاط التالية:

- تجنب المماطلة في العمليات التفاوضية، مع تحديد الشروط المسبقة للمطالب غير القابلة للتفاوض.
- تضمين اللاعبين الرئيسيين في العملية وضرورة الإعتماد المتبادل بين الخصوم.
- معالجة القضايا الرئيسية-المركزية في النزاع ثم القضايا المنبثقة(الفرعية).
- السعي لإستدامة العملية وعدم الإكتفاء بالمحادثات الإستكشافية.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

- حتمية شمولية إتفاقيات بناء السلام للجوانب الأمنية، قضايا نزع السلاح، التسريح، المساعدة الإنسانية، قضايا اللاجئين، مساعدات إعادة الإعمار عقب أساليب الهندسة البشرية[28].

- تجاوز الأجندات الإيديولوجية بتكليف ذوي الخبرة والإختصاص في المنظمات غير الحكومية في مجال إدارة النزاع.

- توسيع مجال ونطاق عمليات بناء السلام تبعا للمنظور الحوكماتي من حيث الأنشطة والمؤسسات(نموذج البوسنة، إيرلندا الشمالية، ...إلخ)[29].

هذا ما يدفع لضرورة تبني مقاربة الأمن الإنساني كأداة تطبيقية لمعالجة مشاكل التعدد الإثني ومكافحة الإرهاب في فترات ما بعد النزاع، بالتركيز على الإحتياجات الأمنية للفرد، ضمان الديمقراطية، التحرر من الخوف والحاجة، إصلاح القطاع الأمني، فسح المجال لمنظمات المجتمع المدني المحلي-العالمي(منظمات الأصدقاء)، والتركيز على دور المنظمات غير الحكومية في المجال[30].

المحور الثالث: موضعة المنظور الحوكماتي العالمي لمعالجة مشاكل التعدد الإثني: إشارات تطبيقية-

تبرز تفاعلات وأدوار الحوكمة العالمية في مجال بناء السلام بداية من خلال معالجة مشاكل الأمن الإنساني بما فيها التهديدات الأمنية الجديدة(مشاكل التعدد الإثني) عن طريق: تعزيز حقوق الإنسان، بناء قاعدة عالمية للقانون، تجاوز صراعات الدين والثقافة والعولمة، تجاوز العنف والإرهاب[31].

أ-الحوكمة العالمية للمجموعات الإثنية global governance of ethnic groups: قام المجتمع الدولي بالبحث عن حلول فعالة للمشاكل العالمية من منظور حوكماتيبإعتماد مقاربة متعددة المستويات Multi-levelgovernance، تقحم المجتمع المدني العالمي والمحلي بإستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة، تعتمد على فتح مجال الحوار بين الفواعل، إستخدام آليات المحاسبة والمساءلة(مساءلة المنظمات الدولية وإرغامها على ممارسة الشفافية والرضوخ للعدالة)، في هذا الصدد ونظرا لتغير طبيعة النزاعات وبروز مشاكل التعدد الإثني تم إقتراح مفهوم الحوكمة العالمية للمجموعات الإثنية وفق شروط الربط المتعلقة بالأدوار المتعددة للأمم المتحدة.[32]

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

بما أنَ نظام الحوكمة العالمية يحوي الحكومات الوطنية، المنظمات العالمية، المنظمات الدولية غير الحكومية، مجموعات المصالح، المجموعات الإبستيمولوجية، فهي تهدف لتنسيق جهود بناء السلام تبعا لمشاكل التعدد الإثني من خلال:

- إيجاد حلول شاملة للقضايا المترابطة، من خلال تحمل مسؤولية التعامل بصورة جماعية، بإعتماد نهج متعدد الأطراف في التعامل مع التهديدات وإقتراح مفهوم السلام المشتركCommon peace.

- في ظل صراع الثقافات والحضارات لابد من تفعيل النقاش والحوار سعيًا لتحقيق التوازن، من خلال زيادة مشاركة المجتمع المدني العالمي لتعزيز المصلحة المشتركة، وصياغة الوحدة.(33)

- تحفيز الأهداف المجتمعية، مع ضرورة التركيز على دور المنظمات غير الحكومية كأطراف فاعلة مع الحرص على عدم إلغاء دور المجتمع المدني العالمي، المؤسسات العالمية، المنظمات فوق القومية، المنظمات عبر الحدودية(34).

ب-التفاعلات الحوكماتية:

طبيعة النزاعات الإثنية الجديدة وديناميكيتها فرضت تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، وكالات القطاع الخاص لموضعة المنظور الحوكماتي في عمليات بناء السلام خاصة بعد جملة التطورات الديناميكة-الكيفية وتزايد عدد المنظمات غير الحكومية العالمية ويتضح ذلك:

1-الترتيبات الرسمية لبناء السلام ومعالجة مشاكل التعدد الإثني-إشارات تطبيقية-:

- بداية لم يتعدى دور الأمم المتحدة إصدار بيانات من مجلس الأمن عقب التدهورات الأمنية في النزاعات الداخلية كالنزاع الجورجي-الأبخازي، تحث على الوقف الفوري للقتال بين الجماعات الإثنية وضرورة التأكيد على وحدة الأراضي وإدانة هجمات الأبخاز، مما حفز تدخل منظمة التعاون والأمن في أوروبا(35).

- تفعيل وثيقة المبادئ الأساسية لتوزيع الإختصاصات، خلق المفاوضات البناءة، العمل على بناء عامل الثقة الإستراتيجي، مع التأكيد على التفاوض بين الجماعات

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الإثنية(جورجيا-أبخازيا) كحل للتسوية السياسية-السلمية التي تتطلب تنازلات متبادلة، أكدها الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"لحماية حقوق الأقليات[36].

– دبلوماسية المؤتمرات: عقد القمم، الإتفاقيات والندوات، أبرزها: إتفاق 14 ماي 1994، مؤتمر 27 جويلية 1994، إتفاقة الهندسة والبناء في كل من جالي وزجديدي 19 جانفي 2001، نصت على بناء الثقة والتعاون وإستعادة التوازن بين الجماعات المتمردة من مدخل إقتصادي-تنموي[37].

– تفعيل مبادئ الإتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري-لجنة القضاء على التمييز العنصري-: ركزت على الترتيبات المؤسساتية، من خلال إجراء تعديلات دستورية على دستور جورجيا 2010، العمل على تعديل قانون اللاجئين 2007، تعديلات قانون التعليم العالي 2009، تعديل القانون المدني 2011، تعزيز مبادئ الإتفاقية الأوروبية-الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات في أفريل 2006، وضع خطة العمل(2006-2014) بشأن إدماج الأقليات الإثنية من خلال التعليم متعدد اللغات بإعتماد التصور الوطني للتسامح والإندماج المدني2009، ما أدى لإقرار الإستراتيجية الحكومية للمشردين داخليًا[38].

– تعزيز ركائز الحكم الراشد والبحث عن الحلول الموضوعية عن طريق إنشاء مركز إدارة النزاعات بهدف تشجيع الأحزاب وإحترام الوحدة الوطنية[39].

– الإهتمام بقطاع العدالة من خلال الإصلاح القضائي خاصة في منطقة البحيرات العظمى (بورندي) لتقليل هيمنة التوتسي.

– إعتماد تقارير التنمية البشرية، مكافحة الفساد، تعزيز منظمات المجتمع المدني بإنشاء مكتب أمين المظالم الذي نص عليه إتفاقآروشا[40].

2-العقل الجمعي وإديولوجية التلاقي من منظور المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير حكومية:

نص ميثاق إستقرار القوقاز على ضرورة الإستعانة بمنظور الحوكمة العالمية من خلال ترجمته وتحويله لمفاهيم تتناسب وترتيبات الحفظ تبعا لمشاكل التعدد الإثني بين جورجيا-أبخازيا.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

طورت المنظمات غير الحكومية مجموعة آليات تعمل وفقها على تعزيز الأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد النزاع منها: بناء الشبكات التعاونية، لجان تقصي الحقائق، القضاء ورفع الدعاوي القضائية، التمكين وبناء القدرات، الإعلام والدعاية، ...إلخ. حيث لا يشترط إستخدام كل هذه الآليات في منظمة واحدة، بل يتم العمل وفق مبدأ التخصص(41).

تختص المنظمات غير الحكومية في إطار لجنة حقوق الإنسان بـــ: إقتراح المواضيع، تقديم الملاحظات الشفهية، تقديم تقارير وبيانات رسمية، إرسال مراقبين لحضور الإجتماعات، القيام بدراسات ميدانية. في هذا الصدد قامت لجنة حقوق الإنسان بالتنسيق مع منظمة العفو الدولية بوضع قواعد إجرائية للتعامل مع إشكالية حقوق الإنسان عقب السياسات التمييزية-العرقية على المستوى المحلي والعالمي، خاصة عقب التطور الجيلي-النمطي للمنظمات غير الحكومية وبروز ما يعرف بـ" المنظمات الحقوقية-الدفاعية"، مصدر إهتمام الأمم المتحدة سعيًا لتطويرها والوصول بها نحو الشفافية والمحاسبة، تجنبًا للتسييسوالإنتقائيةوإزدواجية المعايير(42).

في إطار عمليات بناء السلام تقوم المنظمات غير الحكومية بأنشطة الإنذار المبكر، الدبلوماسية الوقائية، مراعاة تدخل الطرف الثالث، تسهيل ورشات عمل الحوار، الوساطة، المفاوضات، مبادرات التفاهم العابرة للثقافات، ...إلخ. عن طريق تبني أنشطة متعدية لخطوط النزاعات والتقسيمات العرقية، عبر التبادلات غير الرسمية والمشروعات المشتركة(43)*.

كما تساهم المنظمات غير الحكومية في تعزيز تمكين المرأة من أجل خدمة بناء السلام من خلال دمج المنظور الجندري في المشاريع، بناء شراكات التعاون، من خلال حملات التوعية والتدريب. كما أكد مجلس الأمن على دور المرأة في بناء السلام وتسوية النزاعات من خلال قرار 1325 المؤرخ في 31أكتوبر 2000، إضافة للعديد من الأطر القانونية الدولية التي تدعم ذلك(44).

كما تشكل مؤسسات المجتمع المدني إحدى العمليات التي تستهدفها المنظمات غير الحكومية، كون أنَ المجتمع المدني يعمل على دعم جهود إعادة التأهيل والمصالحة من خلال تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات، والسعي لتدريب وتأهيل المكونات

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المجتمعية المحلية* نزع السلاح، التسريح، إعادة دمج المقاتلين المسلحين، وتعزيز إدارة القطاع الأمني(45).

المحور الرابع: من معيقات تفعيل المنظور الحوكماتي-العالمي إلى دور الدبلوماسية متعددة المسارات من منظور عالمي .

بالرغم من مدى فعالية كل من الترتيبات الرسمية وغير الرسمية(المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية) في مجال حوكمة عمليات بناء السلام، إلاَ أنَ هذا لا يمنع من نسبية ومحدودية الفعالية نتيجة صعوبة العمل بمنطق تشبيكي بالدرجة الأولى، خاصة أنَ الوظيفة الأمنية وظيفة دولاتية، نادرا ما يفسح المجال في إطارها للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

إضافة لمجموعة معوقات ترتبط إرتباطًا وثيقًا بعمل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني نلخص أهمها على النحو التالي:

1- التمويل والموارد البشرية: أكدت الباحثة " مارتينا فيشر" أنَ التمويل غير المنسق للمنظمات غير الحكومية يؤدي لما يعرف بـ" رهاب المشاريع Projectomania"، ذلك أنَ المنظمات غير الحكومية تركز جهودها التمويلية على المناطق المدنية والمدن الصغيرة، متجاهلة المدن الريفية. وهو نفس ما تعانيه نتيجة ضعف الإنخراط البشري في المنظمات.

2- الخصوصية المجتمعية: تلعب العادات، التقاليد والأعراف دورًا في تثبيط عمل العديد من المنظمات غير الحكومية من خلال نشر شعارات تتنافى والقناعات المجتمعية-المحلية، ما يفرض على المنظمات غير الحكومية تكييف نشاطاتها بما يتناسب والخصوصية المجتمعية. نذكر في هذا السياق التأثير السلبي للمتغير الديني في عمليات بناء السلام، كونه يجمع بين دور مزدوج يتمثل من ناحية في إسهامه بدرجة كبيرة في تشكيل عقبة أو تحدي لعمل المنظمات غير الحكومية، ومن ناحية ثانية في الصبغة الدينية للمنظمة ما يشجع على الإنقسام الطائفي والعرقي داخل المجتمعات.

3- الشرعية المنظماتية: من ناحية مدى قبول المنظمة من قبل الشعب داخل المجتمع، ومدى نزاهة وإستقامة أعمالها، لذا توجد العديد من الخطابات المناهضة للمنظمات

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

غير الحكومية، من حيث وصفها كوسيلة في يد الحكومات الأجنبية من أجل التأثير على السياسات الوطنية الداخلية وتشكيل ملامح دولة ما بعد النزاع(46).

كما أوضحت الباحثة مارتينا فيشر أن أغلب المنظمات غير الحكومية ليست مستقلة فعليًا بل توجهها الحكومات، كما أن أداءها في تغير مستمر نتيجة متطلبات الأسواق المانحة ووسائل الإعلام، ما يجعلها تتبنى مناهج غير توافقية مع الواقع الإجتماعي، إضافة لعدم خضوعها لأية رقابة ديمقراطية وخلوها من الضوابط الشرعية(47).

هذا ما فرض ضرورة تبني مقترب الدبلوماسية متعددة المسارات، حيث في إطار التغيرات العالمية الجديدة إحتلت قضايا حقوق الإنسان عقب النزاعات المسلحة(إنتهاكات التعدد الإثني) الصدارة بعد طرح العولمة لقيم ثقافية جسدت في إطار ما يعرف بـ: " الثقافة المدنية civic culture" التي تؤكد على إحترام قواعد الديمقراطية وما يرتبط بها من قيم التسامح، الحوار، قبول الإختلاف، المؤسسية والشفافية. ما أسهم في تشكيل ما يعرف " بالمجتمع المدني العالمي" سعيًا للتوجه نحو تأسيس شبكات دولية، إقليمية معنية بالدرجة الأولى بالمرأة وحقوق الإنسان.

العمل بمنطق تفاعلي بتطوير الآليات الوطنية التي تنشأ بقرار دولاتي ممثلة في إحدى المؤسسات الدستورية الرسمية، أو غير الرسمية ممثلة في منظمات المجتمع المدني التي تسعى لترسيخ الإدارة السلمية للنزاعات(48).

فسح المجال أمام دور المرأة كونها تعمل على حشد وتحرك الموارد والإمكانيات وبالتالي التملص من إشكالية الموارد المادية والبشرية، كما تسعى لتقوية مؤسسات المجتمع المدني وتوفير الأمن المالي(وهو ما تضطلع به مؤسسة النساء الدولية)، كما تعمل المنظمات النسوية على ضمان البقاء والإحتياجات الأساسية(مركز نيبال، منظمة أسودا النسائية)(49)، السعي لبناء الثقة وخلق الحوار بين مختلف قطاعات المجتمع من خلال دمجها في عملية إتفاقيات السلام(الشبكة النسائية للتنمية الإجتماعية(résaeu des femmes pour un devlopment associatif، الكفيلة بنشر البرامج التثقيفية حول السلام(50).

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

هذا ما يقود بنا للعودة للمستجدات النظرية لـ george williams في تأكيده على عدم قابلة الأمن للتجزئة وبالتالي التعامل من منطق تكاملي-تفاعلي، وفق منطق متوازي-متزامن يجمع بين الترتيبات الرسمية وغير الرسمية في سياق حوكمة عمليات بناء السلام من مدخل إثني، مع التأكيد على التنسيق الوظيفي بين الأدوار والتفاعلات تبعا لدرجة، نمط، وخطورة التهديد(51).

خاتمة:

بعد جملة التطورات القيمية في مجال النزاعات الدولية، فرضت الضرورة التحليلية إعادة النظر في المفاهيم، الأبعاد، الخصائص وآليات التسوية تبعا لما يتوافق وطبيعة المتغيرات الدولية الراهنة في ظل المستجدات النظرية التي تسعى للإقتراب من الظاهرة بأطر ديناميكية تساير الحركة التفاعلية للشبكة العنكبوتية للتهديدات الأمنية الناتجة عن مشاكل التعدد الإثني.

قصور دبلوماسية المسار الأول في معالجة النزاعات الإثنية، وعالمية تأثيراتها اللامتناهية على المجتمعات الخارجة من النزاع بالدرجة الأولى، حفزَ السعي لتدعيم عمليات بناء السلام بتبني منظور حوكماتي-عالمي يندد بدور الدبلوماسية متعددة المسارات من مدخل إثني، وإعادة إقحام الفئات المجتمعية على مستويات محلية، إقليمية ودولية لترسيخ قيم المشاركة، الشفافية والمحاسبة.

يسلط الترابط الإستراتيجي من منظور المقترب التوازني، والمدخل النيو-الليبرالي الضوء على مدى أهمية المؤسسات الدولية في سياق حوكمة عمليات بناء السلام تبعا للنماذج البنيوية-المعيارية المستمدة من جدلية العلاقة بين الأمن والتنمية من ناحية، وبين الديمقراطية والسلام من ناحية أخرى. سعيًا للتملص من الفجوة القائمة الناتجة عن السياسات التمييزية والأساليب التهجيرية-القسرية المرتكبة في حق الأقليات نتيجة مسببات حركية لفترة ما بعد النزاع مباشرة.

التطبيق الفعلي للمنظور الحوكماتي على عمليات بناء السلام يتطلب فحصًا دقيقا وشاملا للمكونات المجتمعية سعيًا لمراعاة خصوصيتها، دعم الجانب التمويلي، وتفعيل

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

دور المنظمات غير الحكومية بتشجيعها نحو المبادرة وعدم الإكتفاء بالتبعية، إضافة لمدخل التمكين وبناء القدرات على مستوى عالمي شامل.

الهوامش:

(1)- Virginia page fortna, does peace- keeping keep peace: international intervention and the duration of peace after civil war.international studies quarterly.columbia university.N48.2004.P 269.

(2)- Nick lewer, international Non- government organizations and peace- building perspective from peace studies and conflicts resolution.working paper03.university of Bradford: centre for conflict resolution.1999.pp 02, 03.

(3)- Jack Levvy, the cause of war and the condition of peace .annual reviews of political science. Rutgers university: new jersy.department of political science. N01. 1998. P140.

-(4)Virginia page fortna .ibid.p 270

ميز يوهان غالتونغgaltung Johan في 1976 بين نوعين من السلام: السلام السلبي negativepeace، والسلام الإيجابي positive peace، هذا الأخير الذي يعبر عن وضع يتحول فيه الأفراد والمجموعات نحو مكان أفضل بما فيه الجوانب البنيوية للعمل بالوسائل السلمية- الإيجابية لتمكين الأفراد وتوجيههم نحو اللاعنف كثقافة لبناء شروط السلام المستدام والعدالة كمقترب تحويلي لبناء السلام وفق نهج تحويلي.

(5)- زقاغ، عادل، هاجر خلالفة. عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام.دفاتر السياسة والقانون.العدد 11، جوان 2014.

(6)- Vijay Mehta, world security: global governance and the role of UN: for a just peaceful and sustainable world.Atolk given et the conference of: world Disarmament compaign: global security, new challenges.london: VMcentre of peace.27 october 2007.

(7)- Odi, global governance: an agenda for the renewal of the united nations.Briefing paper: overseas devlopmentinstitute.2 July 1999.P1- 4.

*يهدف تحويل النزاع إلى تحقيق السلام الإيجابي بشكل فعلي، تغيير البنى الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، تمكين الناس من المشاركة في عمليات التغيير غير العنيفة للمساعدة في بناء الظروف المستدامة لإرساء السلم والعدالة بمعالجة البنى وسياقات النزاع، من خلال العمل على إستغلال النزاع كفرصة للشروع في عملية التغيير الإجتماعي. كما يهدف حل النزاع إلى تطوير وتقديم مجموعة واسعة من المقاربات البديلة لمعالجة النزاعات بشكل غير عنيف وفعال.أمَا ما تعلق بإدارة النزاع فهو يظم مجموعة متنوعة تمكن من معالجة النزاعات، الإرهاب، الحرب الباردة، الوساطة.لمعلومات أكثر راجع:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

SpechtIrma.conflict analysis: practicaltool to analyse conflict in order to prioritise and straegiseconflict transformation programmes.Utrecht: ICCO and KERK in actie 20080in://www.transition international.com

(8)- SveltanaDjurdjevic, VojinDimitrijevic.human rights and peace- building in the westernBalkans: transnationalterrorirsm, organized crime and peacebuilding.london: palgrave macmillan.2010.P30/32.

(9)- عبد الغاني دندان، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري وإبستيمولوجي.نقلا عن: biblio- univ- alger/dz/jspri/distream/1635.2014/12/05.

(10)- يوسف ناصيف حتى، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: لبنان. دار الكتاب العربي. 1985. ص 95. ينطلق نموذج الإنتشار التصاعدي(النموذج الحضاري) من مستوى الجماعة العرقية كمستوى قاعدي للخلاف، لينتهي إلى دول خارج الإقليم.في حين أنَ نموذج الإنتشار التنازلي يفسر الخلاف العرقي من مستوى الدولة المتدخلة كفاعل رئيسي، وما العرقيات سوى إمتداد لسياسات الدول المتدخلة، ثم تدخل الأطراف الدولية- الخارجية سعيًا للتسوية.

(11)- عبد الغاني دندان، مرجع سابق.

*يقوم نموذج التمييز التحليلي المشترك على: 1- تحليل السياسات المركزية the politics on centrelisation(سياسة التوحيد عوض الوحدة، سياسة التهجير، الآثار الأنثروبولوجية جراء سياسات الهندسة الديمغرافية).2- سياسات الإستغلالthe politics of exploitation(سياسات التنمية الإقتصادية صعدت من إحتمالات النزاعات الإثنية من منظور ثلاثي الأبعاد).3- سياسات القمع the politics of opression كأداة لتحطيم الطموح الإقليمي من أجل الإستقلال.4- مشكلة إنخفاض قدوة الدولة((state weaknessis a necessary condition for violent ethnicconflict to Erupt. ومن مؤشرات ذلك غياب ديمقراطية نشوب النزاعات، الأزمات الإقتصادية، عدم وجود الدعم اللوجستي، الفوضى الداخلية، صراعات النخبة، عجز مؤسسات الدولة، عدم حيادية المؤسسات.لمعلومات أكثر راجع: kusumaswitwongse.ibid.

(12)- Kusumaswitwongse, Scotlthompson, ethnic conflicts in south east asia. chulalong- korn university: tailand: institute of south east asian studies. 2005.

(13)- يوسف ناصيف حتى، مرجع سابق، ص 95.

(14)- Colin bradford, global governance for the 21st century: reform the brookings institution.washington.2007.P6.

(15)- JamesBoughton, Colin bradford, global governance: a new players, new rules.finance and devlopment journal.december 2007.P11.

(16)- مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات، الإمكانيات والتحديات.ترجمة: يوسف حجازي.مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات.2006.ص 38.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(17)- George williams, Ben golder, balancing national security and human rights; assessing the legal response of common law nations to threat of terrorism.journal of comparative policy analysis: routledge Taylor and francis group.vol08.N01.march 2006.P43- 62.
(18)- Jinks D, international human rights law and the war on terrorism. journal of international law and policy. 2003.P58.
(19)- George williams, ben golder, ibdi.P.

(20)- ReccaDevitt, liberal institutionalism: an alternative IR theory or just maintaining the status- quo ?01septembre 2011.sited in: www.e- ir.info.
(21)- أندريه مورافسيك، الإتحادية والسلام: منظور ليبرالي- بنيوي، ترجمة: عادل زقاغ.الحوارالمتمدن.العدد 1661 .نقلا عن: www- politics- ar.com/ar/index.php.permalink. 2015/07/18. 22: 36.
(22)- Reccadevitt, liberal institutionalism: an alternative IR theory.ibid.
(23)- أندريه مورافسيك، الإتحادية والسلام: منظور ليبرالي- بنيوي.مرجع سابق.

*مصطلح أطلقة روبرت كيوهن وجوزيف ناي في كتابهما الصادر في 1977، يفترض هذا الأخير الوصف النموذجي- التفسيري للعلاقات الدولية بوجود قنوات متعددة للإتصال بين المجتمعات، وعدم وجود بنية هرمية بين القضايا الخلافية، مع عدم فائدة للقوة العسكرية ما يؤدي لظهور عمليات سياسية متميزة تترجم مصادر القوة إلى قوة تتحكم بالنتائج.ومنإستراتيجياتها الربط، التحكم بالأجندات وبناء الإئتلاف.

(24)- bid.
(25)- Odi.globalgovernance: an agenda for the renewal.ibid.
(26)- Vijay mehta. worldsecurity. ibid.

*جارات شوبراJarat Chopra: أستاذ القانون الدولي بجامعة براون بالولايات المتحدة الأمريكية، رئيس مكتب الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية 1999- 2000.شاشي ثارور Shashi Tharoor : مساعد وكيل الأمين العام العام لعمليات حفظ السلام، عمل كمساعد سابق لرئيسين متعاقبين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إدارة التحديات غير المسبوقة من 1991 إلى 1996، رئيس الفريق المسؤول عن عمليات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا.

(27)- ماراك جولدينغ.مرجع سابق.

(28)- Anthony Oberschall.Conflict and Peace building in divided societies: responses to ethnic violence.routledge Taylor and Francis group.london.2007.P.187- 188.
(29)- Anthony Oberschall. ibid. P.200.
(30)- Wolf Gang Benedek & Others.Transnational Terrorism organized crime and peacebuilding: human security in the western Balkans. palgrave macmillan.Britain.2010.P.7.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(31)- Vijay mehta, world security: global governance and the role of the of the UN.ibid.
(32)- Odi, global governance: an agenda for the renewal of the united nation.ibid.P3.
*ترمز الأرقام 1، 2، 3، للأطراف ووالوحدات الفرعية الرسمية في الدولة، وترمز المثلثات للوحدات غير الدولاتية في المجتمع(شركات، حركات تحرر، منظمات غير حكومية، ...إلخ)، يرمز السهم المضاعف الأزرق للتفاعلات الدولاتية(بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية)، في حين يعبر الخط الأسود العريض عن تفاعلات ضمن دولاتية، والسهم المتقطع الأسود عن التفاعلات عبر حكومية، والسهم الأزرق المتقطع عن التفاعلات عبر دولاتية.
(33)- Vijay mehta, world security: global governance and the role of the UN.ibid.
(34)- Colin bradford, global governance for the 21st century.ibid.P24.
(35)- Nathalie nougavrédge, la russie s'inquiéte du nouveau pouvoir en géorgie.le monde.23Novembre2003.P89.
(36)- زكرياء شاهين، جورجيا: حرب القوقاز كشفت ما ستكون عليه حروب المستقبل.تياراتسياسية.العدد الثالث.2008/08/8.
(37)- Nathalie Nougavrédge, ibid.
(38)- United nations: international convention on the elimination of all forms of racial discrimination: committee on the elimination of racial discrimination.79.8august-2sep2011.
(39)- منظمة الأمم المتحدة." دروس مستفادة من رواندا".نقلا عن الموقع الإلكتروني: genocide/.http://www.un.org/arabic/prevent
(40)- IhlemBenghadli, and Others.Breaking the cycle a strategy for conflict sensitive rual growth in burandi.washigton.the world bunk.2008.
(41)- عادل زقاغ، هاجر خلالفة.مرجع سابق.
(42)- نجوى إبراهيم، دور الأمم المتحدة في تطوير آليات حماية حقوق الإنسان.مجلة السياسة الدولية.العدد 167، المجلد 42، يناير 2007.
(43)- مارتينا فيشر.مرجع سابق.
*من أبرز هذه المشاريع نجد مشروع الشراكة العالمية للوقاية من التزاعات المسلحة 2002 وهو عبارة عن منظمة غير حكومية إقليمية تعنى بالوقاية من النزاعات وبناء السلام، تتمثل مهمتها في تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات المشاركة، تحفيز التعاون والتكامل مع منظمات الأمم المتحدة، كما تهدف لدعم الإنتقال من رد الفعل إلى الوقاية. مشروع المنتدى الأوروبي للوقاية من النزاعات ومعالجتها، ...إلخ.تتقاطع كل هذه المشاريع التشاركية في زيادة شفافية عملية صنع القرار، ورفع إمكانيات السياسات عبر الأنشطة العابرة للحدود مثل: حملات الإحتجاج والأنشطة الرمزية والمقاومة المدنية.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(44)- عادل زقاغ، هاجر خلالفة.مرجع سابق.

*نجد في هذا السياق منظمة world vision: منظمة الإغاثة والتنمية، تركز على فئة الأطفال والمجتمع من خلال إستهدافالإحتياجات الضرورية كالماء، الغذاء، الرعاية، التعليم والتنمية(مدخل تنموي).منظمة Mercy Gorps فيلق الرحمة: تعمل على تعزيز الترابط والتعاون بين منظمات المجتمع المدني- المحلي.منظمةMutrovicacommunity building بناء المجتمع المحلي: منظمة غير حكومية متعددة الأعراق، تعمل على تحفيز الحوار بين المجتمع الألباني والصربي في شمال كوسوفو.

(45)- المرجع نفسه.

(46)- عادل زقاغ، هاجر خلالفة.مرجع سابق.

(47)- مارتينا فيشر.مرجع سابق.

(48)- نجوى إبراهيم.مرجعسابق.ص 54.

(49)- جودي البشرى." نساء يبنين السلام: المشاركة في الخبرات".لندن: مركز التحذير الدولي، سبتمبر 2004، نقلا عن:

http://www.international.alert.org/women/publications/know

(50)- المشاركة المتساوية للمرأة في منع الصراعات: إدارة وحل الصراعات وبناء السلام بعد مرحلة الصراعات- النتائج المتفق عليها- ، نيويورك: مفوضية وضع المرأة.سبتمبر 2004.نقلا عن:
http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw48.ac- wp- auv- pdf.

(51)- George william, & ben golder.ibid.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368